

الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحيثها

د ظاهر شاهر القشي

قسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة الإسراء الأهلية

و

أ د نعيم دهمش

رئيس قسم المحاسبة والتمويل

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

محللة البنوك، العدد الرابع، المجلد الثالث والعشرون، أيلار ٤، ٢٠٠٤، الأردن.

لقد أحدثت الحاكمية المؤسسية تغييرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، وخصوصاً بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley Act of 2002 من قبل الحكومة الأمريكية.

نحاول في هذه الورقة إبداء آراء بعض أصحاب الاختصاص حول هذا الموضوع بعد مرور عامين تقريباً على صدور ذلك القانون من قبل الحكومة الأمريكية، فيرى الكاتب Maureen Nevin Duffy في مقالته المعروفة "استثمارات العميل والحاكمية المؤسسية" Corporate Governance and Client Investing في مجلة Journal of Accountancy في عددها الصادر في يناير ٢٠٠٤، بأنه لاحظ عدة أمور مهمة نتيجة متطلبات قانون Oxley نلخصها بالأتي:

- ١- نظراً لترابيد الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية ومساهمتها برفع قيم الأسهم في الأسواق المالية لذا يجب على المحاسبين القانونيين استغلال الفرص المتاحة نتيجة هذا الأمر وتوسيع عملائهم بأهميته من منطلق بأن تفعيل الحاكمية المؤسسية في أي شركة بالشكل الصحيح سيساهم في نجاح الشركة مستقبلاً.
- ٢- لقد أصبح المحاسبين القانونيين يركزون من خلال عملهم الاستشاري على نصح عملائهم بالاستثمار في أسهم تلك الشركات التي تفعل ممارسات الحاكمية المؤسسية بشكلها الصحيح، مستدين على نصائحهم تلك بأن الشركات المفعولة للحاكمية المؤسسية سوف تخلو من أي مشاكل محاسبية، وبأن خطط تلك الشركات في التحوط ستكون منصبة على مصالح أصحاب حقوق الملكية بشكل جوهري وفعال.
- ٣- نظراً لأن الإفصاح عن ممارسات الحاكمية المؤسسية في الشركات لا يزال في أطواره الأولى فقد بدأ المحاسبين القانونيين يستقروا معلوماتهم عن الشركات من خلال مديرتها، وينصح الكاتب بأن يتم اختيار المديرين الذين يتمتعون بسمعة عالية من النزاهة والأخلاقيات.
- ٤- لقد أصبح المحاسبين القانونيين متشكين لأبعد الحدود في المعلومات التي يحصلوا عليها بما يتعلق بالحاكمية المؤسسية المرتبطة بتسخير الخدمات، وبدأ الاتجاه بالنصائح بما يسمى ضرورة الإفصاح الشامل عن مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستراتيجية المنشأة.

في نهاية المقالة يشير الكاتب وبالاستناد على إحصائيات أظهرت أن ٣٣٪ من الشركات التي تم سؤالها عن مدى تطبيقها لشروط سوق نيويورك للأوراق المالية تطبق تلك الشروط، وأن كل من المحاسبين القانونيين

وعلائهم يواجهون صعوبات جدية بالحصول على معلومات عن الشركات التي تفعل الحاكمة المؤسسية في نظامها.

وينصح الكاتب في نهاية مقالته، بأنه إذا أردنا معرفة الشركات التي تطبق الحاكمة المؤسسية يجب علينا عمل الخطوات التالية:

- يجب على الشركات التي تريد تقييم أداء استثماراتها الخدمية أو البيعية أن تتظم استبيان يحوي على عدة أسئلة جوهرية متعلقة بالحاكمية المؤسسية.

- بما أن الحصول على معلومات الحاكمة المؤسسية لا يزال صعب المنال، فيجب التركيز على تلك الشركات التي لا تعاني من مشاكل محاسبية، والتي لا يملك أعضاء مجلس إدارتها حصة الأسد في أسهمها.

- يجب عند اختيار مدير مالي أن يتم التركيز على اختيار الشخص الذي يتمتع بنزاهة وأخلاقيات عالية، حيث يكون له الدور الأساسي في توجيه الاستثمارات.

يرى كل من Joyce A. W. Max و Linda M. Harvet Coustan في مقالتهم المعنونة "ماذا يعني قانون Sarbanes-Oxley: What it Means to Marketplace" في مجلة Accountancy في عددها الصادر في فبراير ٢٠٠٤، من خلال مقابلتهم لعدد من المحاسبين المتخصصين بأنهم أي المحاسبين:

١ - يوفرون على بعض المتطلبات التي نص عليها القانون الجديد، وخصوصاً على إلزام إدارات الشركات على الإبلاغ لدى المدققين الخارجيين بدلاً من الإبلاغ لدى المدققين الداخليين. كما أنهم يشيرون بالقرار الذي ينص على تشكيل لجنة التدقيق التي ستساهم في إبعاد الضغوط التي تمارس على أتعاب التدقيق، وتركز الجهد على عملية التدقيق وبالتالي تحسينها بشكل فاعل أكثر من السابق.

٢ - إن عملية إشراك الإدارة العليا في مراجعة التقارير المرحلية والسنوية سيجعل اهتماماً منصباً وبشكل كامل على آلية الإبلاغ المالي.

٣ - إن التشريع الجديد سيكون له آثر إيجابي، رغم الإرباك الذي قد يحصل نظراً للتعقيدات وتراحم المسؤولية.

٤ - إن عمليات التوثيق لستي المراحل ستكون مكلفة، ولكنها مجدية لإضفاء المصداقية المرغوبة من العملية برمتها.

٥ - التخوف من عدم تمكن الشركات المدرجة في السوق المالي، والتي حجمها صغير من تلبية متطلبات الرقابة الداخلية نظراً لنكفيتها الكبيرة مما سيجعل الشركات الكبيرة فقط شركات مساهمة مدرجة.

٦ - يجد المحاسبين القانونيين قلقهم الكبير المتمثل بالهواجس التي يبدونها تجفوا على علائهم من الشركات الصغيرة المدرجة والتي قد لا تتمكن من تلبية المتطلبات الجديدة للأسوق المالية وفقاً للحاكمية المؤسسية الحديثة.

ومن المقالات المهمة والمفيدة للانتباه بما يتعلق عن الكيفية التي تحاول الشركات التأسلم بموجها مع قانون Sarbanes-Oxley Act، المقالة المنصورة في مجلة Journal of Accountancy في عددها الصادر في مارس ٢٠٠٤ من قبل كل من William Hillison Phillip Z. M. G. Fennema و Tina D. A، بعنوان "البيئة المؤسسية المستمرة للتغيير" Changing Corporate Culture تلخيصها بالتالي:

- ١ أن الفشل الكبير في الحاكمة المؤسسية التي كان معمولاً بها سابقاً أدى إلى ظهور تساؤل مهم عن مدى نجاعة تدقيق القوائم المالية؟ وبالتالي للإجابة عن ذلك التساؤل، أو لإيجاد حل له خرج للوجود قانون Oxley الذي كان له الأولية بتغيير بيئه المؤسسات قبلها رأساً على عقب، حيث ساهم في إيجاد قوانين حاكمية مؤسسية إضافية والزم بأن تكون آلية الإبلاغ للإدارات العليا.
- ٢ تشير جميع الاستفتاءات التي تمت حول موضوع الحاكمة المؤسسية إلى أن هناك تغييراً جذرياً على بيئه المؤسسات التي بدأت بتطبيق القانون الجديد، وأهم تلك التغيرات ظهور مجالس الإدارة ولجان التدقيق المستقلة، وتوجه لجان التدقيق نحو تعيين أعضاء من أصحاب المهارات والخبرات المحاسبية، وبدأ أعضاء لجان التدقيق يتذرون العديد من التساؤلات حول طاقم الشركة المالي ومدققتها الخارجي.
- ٣ تكى تستطيع الشركات التماشي مع قانون Oxley أصبح من الضروري عليها إنشاء قسم تدقيق داخلي بشكل ملح أكثر من السابق، وتوضيح هذه الضرورة لأصحاب المناصب العليا فيها كي تتمكن من إصدار ابلاغات مالية بفاعلية أكبر من السابق.
- ٤ أظهرت بعض الاستطلاعات أن التغيير تركز على إدارات الحسابات، ورغم أن هذا التغيير غير كاف ويحتاج إلى تطوير أكبر، إلا انه تم نصح المدققين الخارجيين بالتخلي عن القيام بعمليات الاستشارات، وأن يصبحوا أكثر تشككاً، دائمي التغيير لخطط التدقيق بشكل يجعل عملיהם غير متمنك من توقع خطواتهم.
- ٥ يجب على المدققين الداخلين التركيز على المجالات المالية، وأن يقوموا بعملية تحليل المخاطر قبل موافقتهم على أي خطة تدقيق مزمع إنشاءها.
- ٦ يتراكم العبء الأكبر في التغيير على لجان التدقيق، والذي يشمل مسؤوليتها بالبحث وتعيين الأعضاء المستقلين والمؤهلين، وقضاء معظم وقتها بفحص جميع التفاصيل صغيرها وكبيرها، ومقابلة وتداول الأمور بشكل منفرد مع كل من المدققين الداخلين والخارجيين ومسؤولي الإدارات العليا كل على حده.

كما تشير المقالة بأن إحدى الاستطلاعات أظهرت ما يلي:

- أصبح ما نسبته ٦٩٪ من أعضاء مجالس الإدارات أعضاء مستقلين بالمقارنة مع ما نسبته ٦٢٪ في السابق.
- مع ظهور الحاجة لأعضاء مجلس إدارة مستقلين فقد انخفضت مشاركة أعضاء مجلس الإدارة العاديين بنسبة ٤٪ في عام ٢٠٠٣، والذي يعد أول انخفاض يحدث خلال الأعوام الخمس الأخيرة.

- أصبح تقريرًا ٨٠٪ من لجان التدقيق لجاناً مستقلةً بشكل كامل، وهذا يعدّ تغييراً كبيراً إذا ما قورن بنسبة ٥٦٪ التي كانت سائدةً منذ عام ١٩٩٩.
- ارتفعت نسبة الشركات التي تستخدم سياسة منح أسهمها الممتازة، ومنح الأسهم الأخرى كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة إلى ٢٨٪ في عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع نسبة ٤٪ في العام السابق.
- توقفت بعض الشركات الكبيرة عن منح خيارات الأسهم لغير العاملين فيها من أعضاء مجلس الإدارة.

يشير كتبة تلك المقالة بأنهم أجروا مقابلات مع ١٧ مسؤولاً (٣ مدیرین، و٧ مدیرین مالیین، ورئيس شركة، و٦ افراد) كان البعض منهم له دوراً رئيسياً في عملية التدقيق الداخلي، والباقي رؤساء لجان التدقيق، علماً أن شركاتهم التي يعملون فيها تحقق متوسط مبيعات سنوية يبلغ ٣,٩ مليار دولار، بمدى يتراوح بين ٣٠ مليون، و١٧ مليار.

وتضيف المقالة بأن الأسئلة قد صممت بعد صدور قانون Oxley وبشكل يفحص آراء أصحاب المناصب العليا العاملين في التدقيق الداخلي، ولجان التدقيق، حول نقطتين رئيسيتين في التشريع الجديد:

- الأولى: تأثير التشريع الجديد على الإبلاغ المالي.**
- الثانية: مدى جودة الإبلاغ المالي بعد التشريع بالمقارنة بالسابق.**

ويمكن أن نلخص النتائج التي تم التوصل إليها بالشكل التالي:

تأثير التشريع الجديد على الإبلاغ المالي

لقد اتفق الجميع تقريرًا بأن التشريع الجديد أثر على الإبلاغ المالي ضمن النقاط التالية:

- **اصبح الجميع يركز على الأخلاقيات، والدقة المحاسبية،** حيث بدأت الشركات ببحث عن تلك الوسائل الكفيلة وتوظيفها، والتي يمكن أن تؤمن سلامية أخلاقيات طوافم الإدارة، والدقة المحاسبية في نفس الوقت كانتقاء الموظفين الذين يتمتعون بأخلاقيات وخبرات جيدة.
- **ظهور آليات جديدة تحت على التفاني بالعمل والنزاهة،** حيث قامت بعض الشركات بتوزيع بعض الملصقات على موظفيها تحثهم على النزاهة واداء واجبهم بإتقان، وبعض الشركات قامت بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم وطمأنتهم بتوصيل المعلومات دون الخوف من طائلة المسؤولية.

- **تفعيل دور لجان التدقيق بشكل أكثر كفاءةً من السابق،** من منطلق تعيين أعضاء مستقلين بشكل كامل ومن ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرة الكبيرة، والحد من اخذ مشورة المدققين الخارجيين كما كان بالسابق، كما أصبحت لجان التدقيق تطرح أسئلة جوهرية على كل من أصحاب المناصب العليا بالشركة والمدققين الخارجيين تتم عن مسؤولية عالية، كما أن لجان التدقيق أصبحت متقدمةً لدرجة أنها تتلزم كل من المدققين الداخليين والخارجيين على حل أي مشكلة طارئة بوقت قياسي مقارنة بالسابق.

- التركيز على جودة الدخل، انطلاقاً من الصالحيات الممنوحة للجان التدقيق بمساءلة أصحاب المناصب العليا بالشركة عن كل صغيرة وكبيرة، فلقد بدأت الإدارة تل JACK إلى الحذر وبشكل كبير عند منح الإئتمانات، أو تغيير أي من الطرق المحاسبية.

- التعامل مع إدارة المخاطر بشكل جيد، لقد بدأ ظهور تحسن على الآلية التي تدير بها الشركة المخاطر خوفاً من المساءلة المستمرة من قبل لجان التدقيق.

- التركيز على التدقيق الداخلي، لقد بدأت الشركات بإجراء تغييرات جوهرية على التدقيق الداخلي، والتي شملت كل من: إنشاء أقسام تدقيق داخلي بشكل رسمي، وملء تلك الأقسام بالأشخاص المختصين بنسبة ٨٠٪ على الأقل، واطلاع لجنة التدقيق على تقارير التدقيق الداخلي قبل رفعها لأصحاب المناصب الإدارية العليا في الشركة.

مدى جودة الإبلاغ المالي بعد التشريع بالمقارنة بالسابق

لقد اتفق الجميع تقريباً بأن التشريع الجديد أثر على جودة الإبلاغ المالي ضمن النقاط التالية:

- إدارة الحسابات، حيث بدأت إدارات الشركات تولي إدارة الحسابات أهمية أكثر من السابق، وأصبح أصحاب المناصب العليا أكثر موضوعية بما يخص الحسابات، حيث يتم التركيز على استخدام معايير المحاسبة بحذافيرها، واللقاءات التي تعقدتها لجنة التدقيق مع أصحاب المناصب العليا بالشركة والمدققين الخارجيين أصبح لها اثر كبير على إرغام الشركة بتوظيف أشخاص على خبرة عالية بمعايير المحاسبة، وذلك لتجنب اعتماد الشركة على آراء المدققين الخارجيين في العديد من المواضيع المحاسبية، وبهذا سوف يقل استخدام المحاسبة الإبداعية من قبل الشركة بشكل ملحوظ.

- المدققين الخارجيين، بإعاد المدققين الخارجيين عن تقديم الاستشارات للشركة التي يدققوا أعمالها، وجعل التركيز على عملية التدقيق مما يساهم في جعلها عملية مجده وأقرب للمثالية، وخصوصاً إلزام المدققين الخارجيين بمقابلة لجنة التدقيق وتقييم تقاريرهم إليها.

- المدققين الداخليين، يرى الجميع بأننا إذا أردنا أن تكون عملية التدقيق الداخلية عملية فاعلة فيجب: إيقاف قسم التدقيق الداخلي عن عملية تدريب الموظفين بل تركيز جهوده على عملية التدقيق فقط، ويجب أن يقوم بعمليات تحليل المخاطر قبل الإقدام على وضع أي خطط تدقيق، والتركيز على تدقيق المجالات المالية بشكل أكبر من السابق، والاقتناع بأن تقرير التدقيق الداخلي سيكون له الأثر الرئيسي في إنجاح الشركة ككل.

- لجان التدقيق، اتفق الجميع على أن لجان التدقيق أصبحت عصبة رئيسية في عمل الشركة، وخصوصاً بعد تركيزها على توظيف أصحابها من ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرات العالية.

وخلاله القول نرى بأنه ورغم صدور قانون Oxley الذي ركز في مضمون تشريعاته على مراقبة أعمال الشركات كمحاولة لضمان عملها وفقاً للأخلاقيات المهنية، إلا أنه صعب التطبيق، ونقول كما قال الأستاذ الدكتور نعيم دهمش سابقاً في مؤتمر الحاكمة المؤسسية بأن العيب ليس في القوانين ولكن العيب الرئيسي يكمن في مطابق القوانين، والأخلاقيات أمور لا يمكن إلزام الغير بها بل هي مكتسبات شخصية نابعة من عدة عوامل اجتماعية يحكمها الدين، والتربية، والمجتمع المحيط، وان أردنا إنجاح أي قانون فما علينا بكل بساطة سوى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.